

اللائحة

قرار وزاري رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٥
بشأن الشروط الواجب توافرها في السجائر المصنوعة
بأنواعها ومكوناتها والتبغ الخام
ومشتقاته وأوراقه ولوازم التدخين المستوردة

تلتها: الشروط الخاصة بالتبغ الخام:
إن يبين على العبوة ذاتها البيانات الآتية:-
١- كتابة التحذير باللغتين العربية والانجليزية وبخط واضح
وفق النص الآتي:-
تحذير صحي (التدخين سبب رئيسي لسرطان وأمراض الرئتين
وأضرار القلب والشرابيين).
٢- كتابة بلد المنشأ.
٣- كتابة اسم الشركة المنتجة.
ثالثا: الشروط الخاصة بمشتقات التبغ مثل المصل - السجائر
الجريئة - تبغ الفيلون - البهلي وغيرهما من مشتقات التبغ الاصطناعي:
١- يجب ان يبين على العبوة ذاتها ودون الكتابة على ملصق
البيانات الآتية:-
أ- كتابة التحذير باللغتين العربية والانجليزية وبخط واضح على
العلبة من الأسماء أو الجملتين، ولقفا للنص الآتي: تحذير صحي
(التدخين سبب رئيسي لسرطان وأمراض الرئتين وأمراض القلب
والشرابيين) بحيث لا يقل حجم الكتابة عن ببط (١٠) غرامق، ويتف
اللون الذي يكتب به اسم السجائر على العلبة، وبحيث لا يؤثر لون
العلبة أو لون حروف الطباعة على وضوح التحذير.
ب- كتابة سنة الانتاج على العبوة باللغتين العربية والانجليزية
ويجب ان يكون تاريخ الانتاج المكتوب على العبوة مطابقا لتاريخ
الانتاج المدون في شهادة التصنيع المعتمدة للكمية المستوردة.
ج- كتابة بلد المنشأ.
د- كتابة اسم الشركة المنتجة.
٢- ان يقدم المستوردة لوزارة الصحة شهادة تصنيح صادرة من
الشركة المنتجة تفيد بان مشتقات التبغ المستوردة لم يمض على انتاجها
مدة اكثر من ستة شهور.

مادة ثمانية

يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١/٢/١٩٩٦ وينشر في الجريدة
الرسمية.

وزير الصحة
الدكتور/ عبدالرحمن صالح المحيلان

سعدني: ١٠ ربيع الاول، ١٤١٦ هـ
الموافق: ٢٩/١٢/١٩٩٥ م

وزير الصحة
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٥ في شأن مكافحة
التدخين.
وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن
خفض الحد الأقصى المسموح به في نسب القطران والنيكوتين
بالسجائر التي تباع بالسوق المحلي وتعديل التحذير المبين على العلبة.
وبناء على مقتضيات الصحة العامة.

قرر

مادة لولى

يحظر ادخال السجائر المصنوعة بأنواعها ومكوناتها والتبغ الخام
ومشتقاته وأوراقه ولوازم التدخين الى البلاد الا اذا توافرت فيه الشروط
الآتية:-
أولا: للشروط الخاصة بالسجائر المصنوعة بأنواعها ومكوناتها:-
١- يجب ان يبين على العلبة ذاتها ودون الكتابة على ملصق
البيانات الآتية:-
أ- كتابة التحذير باللغتين العربية والانجليزية وبخط واضح على
العلبة من الأسماء أو الجملتين، ولقفا للنص الآتي: تحذير صحي
(التدخين سبب رئيسي لسرطان وأمراض الرئتين وأمراض القلب
والشرابيين) بحيث لا يقل حجم الكتابة عن ببط (١٠) غرامق، ويتف
اللون الذي يكتب به اسم السجائر على العلبة، وبحيث لا يؤثر لون
العلبة أو لون حروف الطباعة على وضوح التحذير.
ب- كتابة نسب النيكوتين والقطران باللغة العربية على العلبة
بحيث لا تتجاوز ما منحوبة السجارة الواحدة عن ١٢٠ ملليجراما من
القطران و ٠,٨ * ملليجراما من النيكوتين.
ج- كتابة سنة الانتاج على العلبة باللغتين العربية والانجليزية
ويجب ان يكون تاريخ الانتاج المكتوب على العلبة مطابقا لتاريخ
الانتاج المدون في شهادة التصنيع المعتمدة للكمية المستوردة
د- كتابة بلد المنشأ.
هـ- كتابة اسم الشركة المنتجة.
٢- ان يقدم المستوردة لوزارة الصحة شهادة تصنيح صادرة من
الشركة المنتجة تفيد بأن السجائر أو مكوناتها المستوردة لم يمض على
انتاجها مدة اكثر من ستة شهور.

مذكرة إيضاحية للاقتراح بقانون في شأن مكافحة التدخين

من أجل ما تقدم ، واستناداً إلى ما سلف بيانه من أسباب واستعداداً بما تروج عليه المشروع الموحد الذي وافق عليه مؤتمر وزراء الصحة العرب بالقرار رقم (٩) ، أعدد هذا القانون .

وتنص المادة الأولى منه على أن تحظر زراعة التبغ واستيراد بذوره وشجيراته إلا للأغراض العلمية ، كما تحظر صناعة جميع أنواع السجائر في البلاد .

وتلغى المادة الثانية بأن يحظر إدخال السجائر المتنوعة بها ومكوناتها والتبغ الخام ومشتقاته وأوراقه ولوازم التدخين إلى البلاد إلا إذا توافرت فيها الشروط التي تقررها وزارة الصحة العامة .

وحرساً على الشباب أوردت المادة الثالثة حظراً مطلقاً بالنسبة إليهم يشمل حظر بيع أو تقديم السجائر وأنواع التبغ ومشتقاته لمن تقل سنه عن واحد وعشرين عاماً .

وتحظر المادة الرابعة على الكافة التدخين في الأماكن العامة التي يصدر تحديدها قرار من وزير الصحة العامة ، ويجوز أن يحدد القرار ما يخص فيها من أماكن التدخين .

كما تحظر المادة الخامسة على العاملين في محلات الأكلية التدخين أثناء إعداد الأطعمة أو المشروبات التي تقدم للزائرين ، كما يحظر التدخين أثناء قيادة السيارة أو أي وسيلة ضمن وسائل النقل العام أو الحافس .

وحظرت المادة السادسة الدعاية والإعلان عن السجائر وأنواع التبغ ومشتقاته في البلاد .

وتلغى المادة السابعة بأن كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً ، وتضاعف العقوبة في حالة العود ، فضلاً عن المصادرة في حالة مخالفة أحكام المادتين الأولى والثانية من هذا القانون .

وعدلت المادة الثامنة وزير الصحة العامة المادة الأولى

من الحقائق العلمية الثابتة والمؤكدة أن التدخين آلة ضارة بصحة إنسان ، ووراء مهلك من غرس الإنسان وصنعه ويلاء لا يقتصر شره على الإضرار بالتدخين وحدهم ، بل يتعداهم إلى غيرهم من هم منه . إن يفت سموه التي يستشرون خبازها من كره بغير لراة ، فمصاب لجميع الأمراض فتاكة أنصها وانكاهها تصلب الشرايين وسرطان الرئة البلعوم وأمراض الجهاز التنفسي فضلاً عن تأثير التدخين على الأم الحامل وعلى الجنين ، وإضعافه في مراحل نموه ، إلى غير ذلك مما تناب الإنسان في صحته وبلوث البيئة وتفسد جو الأسرة ويذهب لألفة هذا بالإضافة إلى إضرار التدخين بالاقتصاد الوطني والقوى الفردية ، كما يفتق فيه مرفقاً من أسوأ طائفة شرقي حياء ، وتشتق من دخل المدخن ما هو أولى بالانتفاع به لنفسه ولغيره لتعود عليه وعلى ذويه الذين قد يكونون في حاجة إلى هذا المال بالضرور .

وقد دلت الإحصاءات على أن « مبيع دخل شركات التبغ في بريطانيا وحدها بلغ عام ١٩٨٤ م لـ ٤٠٠ ألف مليون جنيه استرليني . وإن نفقات السجارية في السنة ذاتها بلغت ٦٢ مليون جنيه استرليني .

وفضلاً عن المسار الصحية والاقتصادية ، فإن للتدخين مخاطر اجتماعية على النفس تمتثل في نفس الجرائم التي ترتكب نتيجة لتزايد عدد الشباب من المدخنين والمدمخات ولا سيما بين طلاب الجامعة والمدارس الأخرى . ولقد دقت منظمة الصحة العالمية ناقوس الخطر بما نشرته الإحصائيات والتجارب عن اضطار التدخين وتأثره البائدة الضرر ، كما أذاعت كلية الملكية البريطانية تقريراً عن إضرار التدخين أثبت فيه أن ٢٧٥٠٠ شخص يموتون نتيجة للتدخين ، وأنه لو استمر الحال على ما هو عليه فإن أكثر من ١٥٥ ألف بريطاني سيموتون سنوياً بسرطان الرئة ، وإن تسعين في المائة من حالات الربو في إنجلترا السرطان تحدث بسبب التدخين ، هذا فضلاً عن أن الإسلام قد نهى عن الإضرار بالنفس أو بالغير تصوناً لسلامة المجتمع .

وقد ذهبت أمريكا إلى سن القوانين التي تحظر التدخين حظراً تاماً في بعض الأماكن ، وتفرض على أرباب الأعمال الحكومية والأهلية تخصيص غرف معزولة للمدخنين ، مع توقيع غرامات نقدية متفاوتة في مقدارها على من يخالف هذا الحظر مصحوبة بعقوبة الحبس في بعض الحالات ، وعلى قرار ذلك صدقت في كل من فرنسا وإيطاليا تشريعات لمكافحة التدخين والتخفيف من أضراره حرصاً على سلامة الصحة العامة باعتبار الهواء الذي هو القاصدة وليس الاستثناء ، وقد انعقد المؤتمر الثاني عشر لوزراء الصحة العرب في يناير سنة ١٩٨٢ م وعهد إلى لجنة تشريعية بإعداد مشروع قانون موحد للدول الأعضاء عرض على المؤتمر الرابع عشر للوزراء الذي عقد في يناير سنة ١٩٨٣ م وتمت الموافقة

Next